

## نظريان رعى تدشين 3 مشاريع مائية في زحلة ممولة من الصليب الأحمر

برعاية وزير الطاقة والمياه ارتيور نظريان، أقيم أمس احتفال بتدشين ثلاثة مشاريع مياه ممولة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع مؤسسة مياه البقاع، في أويتل قناري الكبير» في زحلة، في حضور النواب السابقين سليم عون، ناصر نصرالله، فيصل الداوم، النائب الأسقفي الماروني المونسنيور جورج معوشي، النائب الأسقفي الكاثوليكي الأرشمندريت نقولا حكيم، النائب الأسقفي الأرثوذكسي الأرشمندريت تيودور غندور، قائممقام البقاع الغربي وسام نسيبن، رئيس اتحاد بلديات زحلة ابراهيم نصرالله، رئيس اتحاد بلديات شرق زحلة عمر الخطيب، رئيس بلدية بعلبك حمد حسن، المدير العام لوزارة النفط أورور ففالي، المدير العام لفرقة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع يوسف جحا، رئيس فرع الأمن العام في البقاع العميد جوزف تومي، الشيخ غنوم نسيبن ممثلاً مفتي زحلة الشيخ خليل الميس، وحشد من رؤساء البلديات والمختابر والفاعليات السياسية والاجتماعية.

افتتح الاحتفال بكلمة للمحامي غسان الجراح عضو مجلس إدارة مؤسسة مياه البقاع.

ثم ألقى رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمؤسسة مياه البقاع مارون مسلم كلمة أشار فيها إلى «أن المشاريع التي سيتم تدشينها اليوم هي ثلاثة مشاريع جديدة في ثلاث دوائر موزعة على المناطق الجغرافي والاستثماري لمؤسسة مياه البقاع، وهي:

- المشروع الأول: تجهيز بئر مستديرة زحلة وإنشاء خطوط الضخ والتوزيع من البئر إلى خزات المعلقة ومن الخزان إلى منطقة التوصيل، ويستخدم نحو 14.500 من السكان و6.500 من الفازحين السوريين كونها أصبحت قيد التشغيل.

- المشروع الثاني: إعادة تأهيل محطة ضخ رأس المال في الهرمل وإنشاء خط ضخ من المحطة إلى الخزانات الجديدة، وهو سيخدم نحو 45.000 من السكان و6.500 من النازحين السوريين لكونه أصبح قيد التشغيل.

- المشروع الثالث: تجهيز ثلاث آبار مياه في منطقة شمسين مع بناء غرف السكوا تغذوية بلديات:مجدل عنجر، الصوريي، بر الياس، المرج، حوش الحرمة، الخيارة والروضه، ويستخدم 100.000 من السكان و125.000 النازحين السوريين.

وأكد «أن الدور الكبير والمستمر الذي تقوم به اللجنة

الدولية للصليب الأحمر يشكل الداعم الأكبر لمؤسسة مياه البقاع لتحسين قطاع مياه الشرب وتأمين الأفضل للمواطن، من خلال تأهيل وتجديد المنشآت المائية وزيادة الإنتاج وتحقيف الهيدر التقني في خطوط الضخ والخطوط الرئيسية وشبكات التوزيع.»

وأوضح نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان فرانسيسكو كزافيه سيبيريو أن المحطات الثلاث «يستخدم منها ما يقارب 180000 نسمة من اللاجئين والمجتمعات الضعيفة، وستساعد عملتنا تحديث شبكة المياه وإعادة تأهيلها مؤسسة مياه البقاع على إدارتها على المدى الطويل، حتى بعد انتهاء الأزمة السورية، وستؤدي المؤسسة دورا مهما لضمان استمرارية المشاريع من خلال التشغيل والصيانة، بالتعاون مع البلديات.»

ثم كانت كلمة لنظريان الذي قال: «تشارك اليوم وزارة الطاقة والمياه مؤسسة مياه البقاع واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تدشين المشاريع الثلاثة الممولة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي مشاريع حيوية ومهمة جدا، وكانت حلما لبناؤها.»

وأضاف: «تقدر الجهود التي بذلتها المؤسسة، ونذكر منها على سبيل المثال، أنه بين عامي 2010 و2015 عدت على الصعيد الإداري إلى اعتماد رسوم مخفضة للاشتراكات من 66000 إلى 80000، أي بزيادة نحو 21 في المئة وزيادة نسبة الجباية بـ 18 في المئة إلى 35 في المئة وتحسين جباية المتأخرات من خلال خفض الغرامات واعتماد التقسيط وإنشاء مراكز خدمة الزبائن لدائرة زحلة ودائرة البقاع الجنوبي وغيرها من المشاريع قيد التنفيذ. وقد تحسن الوضع كثيرا على المستوى الفني، وكل ذلك أدى إلى تغيير كبير في الوضع المالي في البقاع، هذه المنطقة العزيزة على قلوبنا.»

وختم: «لايسعنا سوى أن نشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تمويلها لهذه المشاريع الثلاثة، أمليْن استمرار التعاون بينها وبين وزارة الثقافة والمياه، كما نأمل من الجهات الدولية المانحة الأخرى استمرار زيادة الدعم والمساعدة وتحسين جودة خدماتها، نظرا إلى عدد النازحين الكبير فيها، وما لذلك الدعم من تأثير إيجابي على قطاع المشاريع قيد التنفيذ. في المنطقة، كما نفتني على دور مؤسسة مياه البقاع وعملها، أمليْن الاستمرار في تقديم الأفضل خدمة للمواطن وللوطن على حد سواء، ونؤكد أن وزارة الطاقة والمياه على استعداد دائم للمساعدة ضمن الإمكانيات المتاحة.»

## جابر مثل بري في مؤتمر دولي عن إدارة المشاريع وافتتح المعرض العقاري الأول في الجنوب

مهما الموضوع العقاري والتطوير العقاري والتملك، وهي من اهم عناصر الاقتصاد.»

ولفت إلى «أن قطاع التطوير العقاري مفيد حتى للدولة لأنه ياتي بالربح للدولة ويخلق مورد رزق هائل للدولة لوجود ضريبة بلدية وضريبة املاك مبينة، ولأول مرة بquam معرض من هذا النوع في الجنوب وهنا أهني من اقدم على هذه الخطوة في هذه الأيام الصعبة، لكن إذا كان هناك رجال لديهم الإرادة يستطيعون أن يقوموا بالعمل.»

وأضاف: «هناك عودة من بيروت بعد التشيد الوطني وترحيب من رئيس المجموعة العقارية محمد حيدر، تحدث المحافظ المولى فقال :«نحن نحتاج إلى هذه الحركة النموذجية العقارية، التجارية والتربوية والثقافية، ونحيي هنا جمعية التجار في النبطية التي تعمل ليس لمصلحة التجار إنما الإنسان والمقيم في هذه المنطقة، نحن في الدولة نتفصنا تلك التسهيلات التي تاتي بالولاف إلى هذه المنطقة ليساهم في تطويرها عقارياً وتجارياً، لذلك نحن نحتاج إلى هذا الخليط مع بقية المناطق اللبنانية الأخرى.»

ثم تحدث راعي الاحتفال النائب جابر فهدم بالمشكر من «المجموعة العقارية على هذه المبادرة وعلى تشريفي برعايتها، هذه العبارة تاتي في وقت مهم وتتناول موضوعاً

مهما الموضوع العقاري والتطوير العقاري والتملك، وهي من اهم عناصر الاقتصاد.»
ولفت إلى «أن قطاع التطوير العقاري مفيد حتى للدولة لأنه ياتي بالربح للدولة ويخلق مورد رزق هائل للدولة لوجود ضريبة بلدية وضريبة املاك مبينة، ولأول مرة بquam معرض من هذا النوع في الجنوب وهنا أهني من اقدم على هذه الخطوة في هذه الأيام الصعبة، لكن إذا كان هناك رجال لديهم الإرادة يستطيعون أن يقوموا بالعمل.»
وأضاف: «هناك عودة من بيروت بعد التشييد الوطني وترحيب من رئيس المجموعة العقارية محمد حيدر، تحدث المحافظ المولى فقال :«نحن نحتاج إلى هذه الحركة النموذجية العقارية، التجارية والتربوية والثقافية، ونحيي هنا جمعية التجار في النبطية التي تعمل ليس لمصلحة التجار إنما الإنسان والمقيم في هذه المنطقة، نحن في الدولة نتفصنا تلك التسهيلات التي تاتي بالولاف إلى هذه المنطقة ليساهم في تطويرها عقارياً وتجارياً، لذلك نحن نحتاج إلى هذا الخليط مع بقية المناطق اللبنانية الأخرى.»
ثم تحدث راعي الاحتفال النائب جابر فهدم بالمشكر من «المجموعة العقارية على هذه المبادرة وعلى تشريفي برعايتها، هذه العبارة تاتي في وقت مهم وتتناول موضوعاً



(مصطفى الحمود)

جابر يقص شريط الافتتاح

● عرض الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فئوح رئيسة وحدة الاستثمار والتكنولوجيا في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مونика كاركو، التي عرضت له المشاريع والأعمال التي تقوم بها المنظمة

## البناء

### خليل أعلن آلية

### تسلّم التصريح الإلكتروني

أعلن وزير المال على حسن خليل الآلية المستخدمة لإستلام التصريح الإلكتروني من قبل المكلفين الملزّمين بتقديم النموذج ش.1، وفيها: «تسهيلاً لأعمال المكلفين ومنحهم إمكانية إرسال تصاريحهم بالبريد الإلكتروني، نعلن للمكلفين المزمين بتقديم النموذج ش.1 (تصريح ضريبية الدخل السنوي لشركات الأموال) الذين يرغبون في الاستفادة من الخدمة الإلكترونية لتقديم هذا التصريح، أنه بات في إمكانهم الاستفادة من هذه الخدمة وفقاً للآلية الآتية:

أولاً: على المكلف الذي يرغب في التسجيل في الخدمة الإلكترونية، الدخول إلى موقع وزارة المال (e.services.finance.gov.lb) والولوج إلى الصفحة الضريبية والنقر على خدمة النظام الضريبي الإلكتروني، وتعبئة النموذج المعتد للتسجيل وإرساله إلكترونياً.

ثانياً: عند استلام طلب التسجيل إلكترونياً، ترسل رسالة إلكترونية إلى عنوان بريدكم الإلكتروني تتضمن رقم تسجيل الطلب وتاريخه. ثالثاً: تقوم دائرة خدمات ومعلومات المكلفين المركزية، بتحديد موعد لزيارتها من خلال إرسال إعلام عبر البريد الإلكتروني مرفق به لائحة بالمستندات المطلوبة.

رابعاً: تمنح دائرة خدمات ومعلومات المكلفين المركزية المستخدم الفاتح الشخصية الإلكترونية (e-Pin) التي تخوّله الولوج إلى النظام الضريبي الإلكتروني في مغلف خاص مقفل.

خامساً: يقوم المستخدم بتحميل التصريح من النظام الذي يستخدمه إلى النظام الضريبي الإلكتروني في الصفحة المخصصة للتصاريح ويرسلها إلكترونياً عبر النظام.

سادساً: فور استلام التصريح من قبل النظام، يتم إرسال إيصال التصريح إلى بريد المستخدم الإلكتروني مبنياً عليه تاريخ الاستلام.» هذا الموضوع أعاد أكثر من خمسين عاماً وبقاء العامل بعد انتهاء العمل تحت رحمة فقدان التغطية الصحية، فضلاً عن المعاش التقاعدي.»

وإذ أكد أنّ «المشروع النهائي الذي نوقش في اللجان النيابية المختلفة بات على عتبة الهيئة العامة للإسراء»، لفت إلى أنّ «هذه التجربة لمشروع ضمان الشبخوخة كان لا بدّ من خطوة

### إقفال فرن في صيدا

### وتلف مواد فاسدة في زحلة

في إطار استمرار حملة سلامة الغذاء، أعلن المكتب الإعلامي في وزارة الصحة أنّ مراقبي الوزارة ألقوا قرصان في بلدة القرية. صيدا لصاحبه مازن عسيران، بسبب سوء شروطه الصحية، وعدم مطابقتها للمواصفات. كما ألقوا مطحنة نقولا جبران للحبوب في منطقة المية ومية لعدم استيفائها أدنى الشروط الصحية، وعدم حيازتها ترخيصاً قانونياً. وفي زحلة، قام مراقبو وزارة الصحة بتلف مواد غذائية فاسدة من دون تاريخ صلاحية في مطعم «بينوكيو» في حوش الأرماء، وسطروا محضر ضبط في حق صاحبه.

## 467 محضر ضبط لمؤسسات تستخدم أجراء بلا إجازات عمل

استقبل وزير العمل سجعان قزي رئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف جورج الحاج الذي نقل إلى الوزير شكوى الموظفين من المزاجمات الأجنبية في هذا القطاع.

من جهة ثانية، صدر عن وزارة العمل اليوم البيان التالي: «في إطار الحملة المتواصلة التي تقوم بها الوزارة لحماية اليد العاملة اللبنانية، قام مفتشو الوزارة خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 29 من الشهر الحالي بعمليات تفتيش على عدد من شركات الهندسة والمصارف وورش البناء ومحطات الوقود والسوبر ماركت والمطاعم والغاليري، حيث سطرت 467 محضر ضبط قيمة كل ضبط مليونين و700 ألف ليرة، وأحات بعض هذه المؤسسات إلى الجهات القضائية والأمنية المختصة بسبب استخدامهم أجزاء لا يحلون إجازات عمل من جنسيات سورية وبغلابديشية وهندية ومصرية.»

وتأتي هذه الحملة بعدما أصغر وزير العمل سجعان قزي منذ عشرة أيام مذكرة دعا فيها المؤسسات إلى احترام القوانين اللبنانية، على صعيد التوظيف، وإعطاء الأولوية للبنانيين في هذه المرحلة التي فاقت فيها نسبة البطالة كل النسب منذ عهدود.

## نتائج جيدة لمرقأ بيروت

## في آذار ونيسان

أعربت الغرفة الدولية للملاحة في بيروت عن ارتياحها للنتائج الجيدة التي حققها مرقأ بيروت خلال شهري آذار ونيسان الماضيين، بعد التراجع الكبير الذي كان سجله في الشهرين الأولين من العام الحالي.

وأوضحت الغرفة في بيان «أنّ هذا التراجع يعود إلى سوء الأحوال الجوية والإضراب الذي كانت نفذته نقابة مالكي الشاحنات العمومية في المرقأ، واضطرار بعض البواخر المحملة بالحاويات برسم المسافنة إلى تغيير وجهة إبحارها وتفرغ هذه الحاويات في مرافي بعض البلدان المجاورة.»

وكانت الهيئة الإدارية للغرفة قد عقدت اجتماعها الدوري برئاسة إيلي زحور وحضور الأعضاء، وناقشت المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، واتخذت القرارات المناسبة في شأنها. كما قررت دعوة أعضاء الغرفة إلى حضور الجمعية العمومية السنوية في 16 حزيران المقبل.

### تسعيرة المولدات الخاصة

### عن شهر أيار

أعلنت وزارة الطاقة والمياه في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي أنّ السعر العادل لتعريفات المولدات الكهربائية الخاصة عن شهر أيار هو: 268 ل.ل. كل ساعة تقنين للمستهركين (بمقدرة 5 أمبير)

536 ل.ل. (بمقدرة 10 أمبير)

268 ل.ل. عن كل كيلواط ساعة.

ولفت إلى «أنّ هذه التعرفة مبنية على أساس سعر وسطي لصفحة المازوت الأحمر (20 ليتراً) لشهر أيار البالغ 16.781 ل.ل. وذلك بعد احتساب كافة مصاريف وفوائد وكلاف المولدات، بالإضافة إلى هامش ربح جيد لأصحابها، مع الإشارة إلى أنّ معدل ساعات القطع في كافة المناطق اللبنانية بلغ 287 ساعة في شهر أيار خارج مدينة بيروت التي تنقطع فيها الكهرباء حالياً 3 ساعات يومياً.

وقد صدرت هذه التسعيرة بناء على الجدول الحسابي المعتمد من قبل وزارة الطاقة منذ تاريخ 2010/10/14، وتطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 12 الصادر بتاريخ 2011/12/14 في شأن اتخاذ التدابير اللازمة لتسعيرة المولدات الخاصة، واستناداً إلى آلية التطبيق المشتركة بين الوزارات (الطاقة الداخلية والاقتصاد) المعلن عنها بتاريخ 2011/12/20 والتي حددت مسؤولية وزارة الطاقة والمياه في تعميم تسعيرة المولدات الخاصة، استناداً إلى أسعار المازوت في نهاية كل شهر.»

كما أعلنت وزارة الطاقة والمياه أنها أرسلت إلى وزارتي الداخلية والاقتصاد كتباً حول تسعيرة شهر أيار 2015 للقيام بالمقتضى بحسب آلية الصيغة المشتركة.

نظم الاتحاد العمالي العام في مقرّه – كورنيش النهر وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت، ورشة عمل متخصصة لأعضاء مجلسه التنفيذي، تحت عنوان مناقشة «مشروع قانون استمرار استفادة العمال المتقاعدين المضمونين من تقديمتا المرض والأمومة»، تحدث فيها رئيس الاتحاد غسان غصن ومسؤول الأنشطة العمالية في منظمة العمل الدولية في مكتب بيروت مصطفى سعيد ومدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي ورئيس اللجنة الفنية في الصندوق سمير عون، إضافة إلى عضو مجلس إدارة الصندوق رفيق سلامة.»

##### غصن

بداية تحدث غصن الذي أشار إلى «استمرار معاناة العمال المضمونين منهم، وخصوصاً جراء المراهقة في هذا الوضع لمدة أكثر من خمسين عاماً وبقاء العامل بعد انتهاء العمل تحت رحمة فقدان التغطية الصحية، فضلاً عن المعاش التقاعدي.»
وإذ أكد أنّ «المشروع النهائي الذي نوقش في اللجان النيابية المختلفة بات على عتبة الهيئة العامة للإسراء»، لفت إلى أنّ «هذه التجربة لمشروع ضمان الشبخوخة كان لا بدّ من خطوة تعهدية في إطار استراتيجية تضائية وضعها الاتحاد العمالي لتسهيل التوصل إلى قانون للتقاعد والحماية الاجتماعية، وخصوصاً أنّ هذا التفكير للمشروع سهل المناقشات وبالتالي الاتفاق لأول مرة بين الاتحاد العمالي وهيئات أصحاب العمل والحكومة واللجان النيابية.»
داعياً «المجلس التنفيذي إلى مناقشة هذا المشروع بهذا الأفق وهذه الروححة.»

##### سعيد

واعتبر ممثل منظمة العمل الدولية مصطفى سعيد «أنّ إقرار القانون الحالي حول استمرار الرعاية الصحية للمضمونين بعد التقاعد هو خطوة لإقرار هذا الحق طال زمن انتظارها.»
وأكد أنّ «اتجاه المنظمة بركز على جملة نقاط مهمة الرعاية الصحية الجيدة وسهولة الوصول إليها للجميع وتوفير دخل أساسي للأطفال وكذلك توفير دخل أساسي

### ورشة عمل حول مشروع استفادة

### المتقاعدين المضمونين من التقديمتا

تتلافاهما». وأكد أنه «لولا ضغط العمال والنقابات لك كنا اليوم في هذا النقاش وعلينا الضغط الإضافي لم تحافظ على الصندوق وتطويره لتتم تحديد الأمداف الواضحة من المشروع وكيفية تحقيقها ضمن ظروفنا الخاصة».
وبعد عرض لتلك الأهداف «اقترح إنشاء إدارة مستقلة لمشروع كؤسسة عامة ضمن المركزية الإدارية للصندوق». كما اقترح «رفع سن التقاعد من العمل ما بين 67 أو 68 عاماً.»

##### كركي

وعرض كركي، بدوره، «لرؤية إدارة الصندوق للمشروع»، مشيراً إلى أنّ «معدل متوسط تعويض نهاية الخدمة على العام 2005 كان حدوداً 26 مليون ليرة ويات اليوم حوالي 48 مليون أي أنه لا يبني أي حاجة صحية أو اجتماعية للعامل بعد العمل.»

##### عون

وأخيراً، تحدث عون مطالباً بالاتحاد ومنظمة العمل الدولية بالاستمرار وتطوير هذه الفعاليات، معتبراً أنها «لام منبروع ذو طابع عمالي و وطني أيضاً.»
ورأى «أنّ إقرار قانون استمرار الرعاية الصحية للعمال المضمونين بعد التقاعد يسهل ولادة التقاعد والحماية الاجتماعية»، لافتاً إلى أنّ «النقاش بدأ بفكرة تعديل مادة واحدة من القانون القائم (رقم 9) ثم تطور إلى الوصول إلى هذا القانون المقترح.»

وطرح عون «جملة أسئلة عن دور مجلس الإدارة والإدارة في القانون المقترح وكيفية التقنين والمراقبة المالية والجهاز الرقابي والخضوع المؤخر لديوان المحاسبة.»

وأكد على أنه «لا يجوز التراجع عن قوانين مبدئية ملزمة للصندوق مثل قضية تهرب صاحب العمل من الاشتراكات والإثامية تغطيتها من قبل الصندوق ثم تحصيلها قضائياً، مشيراً إلى أنّ «رفع سن التقاعد يحتاج إلى حوار وطني حقيقي وإلى المزيد من النقاش حول مسألة العجز والمعاش والتشاور مع منظمة العمل الدولية وتجربها في هذا المجال.»

وأعرب عن خشيته «من تطبيق هذا القانون مع ما يلزمه من ضمانات أولها الأطمئنان إلى الوضع الاقتصادي ووضع الدولة نفسها التي ترتفع ديونها الخارجية والداخلية ويونها للضمان نفسه عنها وعن المؤسسات العامة.»
وبعدما أشار إلى «جملة مخاطر اقتصادية وسياسية»، دعا عون إلى «إقرار القانون مع التريث بالبدء بتفيذه إلى حين الأطمئنان إلى الأوضاع السياسية وبعد المزيد من الحوار بين العمال وأخذ رأيهم في شكل أساسي.»

--	--	--	--	--	--

#### طالبت وزير العدل بتأجيل بت دعاوى المستأجرين

## لجنة المحامين : عدم إنشاء صندوق المساعدات سبب جوهرى لعدم تطبيق القانون الجديد

المشروع المقترح المقدم من رئيس المجلس النيابي ببيع المناجور أو شرائه مع الحفاظ على حق التعويض لكونه بنصف الطرفين ويؤدي إلى حلول جزئية سريعة ومباشرة ومن دون تمويل أو تعديلات.»
وشدّدت لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين ولجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين، في بيان، على أنها «مع رفع الغبن الذي أصاب المالكين القدامى، لكن القانون الذي أعد من قبل نواب مصالح الشركات العقارية وأصحاب رؤوس الأموال والمالكون الجدد، شكل اعتداء على حق السكن وألغى حقوقا وضمانات نصت عليها جميع قوانين الإيجارات على امتداد عشرات السنين، ليس من أجل معالجة الغبن إنما لإخلاء الأبنية القديمة وإدخال العقرات العائدة لها سوق الاستثمار، بصرف النظر عن مصير المستأجرين وصغار المالكين القدامى وما سيحل بهم.»

##### نقابة المالكين: لعدم تخطي

##### رأي الهيئة العامة لمجلس النواب

وفي المقابل، استغربت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة، من جهةها، «أن يطالب بعض المحامين المستأجرين أصحاب المصالح بتعلق العمل بالقوانين النافذة الصادرة عن مجلس النواب وفق الأصول التشريعية، ونعني بها قانون الإيجارات، وهم يعلمون تمام العلم أنّ القانون لا يُلغيه إلا قانون آخر وأنه لا يجوز تخطي رأي الهيئة العامة لمجلس النواب والطلب إلى الوزراء أو إلى مرجعية أخرى تعلق العمل بالقوانين وحرمان المواطنين أبسط حقوقهم وفق الدستور والقانون.»

ورفضت «رجّ المستأجرين في خلاف مع المحاكم والقضاة من خلال مواقف تصدر عن لجنة المحامين وغيرها من جمعيات تدعي تمثيل المستأجرين، وخصوصاً اعتبار دعاوى الاسترداد باطله، فيما المحاكم تعتبرها مقبولة في الأساس وتصدر أحكامها في هذه الناحية بالتحديد، وقد صدرت لغاية اليوم عشرات الأحكام القضائية بموضوع الاسترداد. فهل المحاكم تحكم بالباطل؟»

ولفتت المستأجرين إلى أنّ «لجنة المحامين تلك هي سبب تعطيل صندوق المساعدات من خلال إصرارها على العمل بالقانون الجديد للإيجارات، فيما نجهد نحن اليوم إلى ترميم المواد المبطلة في القانون لتأسيس الصندوق وتأمين اقتانمك المجانية طلبة سنوات التمديد التي تصل إلى 12 سنة.»

وختم البيان: «إنّ الرأي العام اللبناني يعلم علم اليقين من يتاجر بفضية المستأجرين ويستخدم أصحاب المداخل المحدودة دروعا بشرية لإدعاء الفقّ، طمعاً بحققة من المال من جيب المالك، غير ما يسمى زورا وبطلانا الحقوق المكتسبة، فيما التعويضات هي أبعد ما يكون عن مفهوم الحقوق المكتسبة بالل قانون، واستطراداً، نذكر بأنّ المجلس الدستوري قد ردّ اللعن في هذه الناحية بالتحديد وأعلن موقفه الرافض لتعويضات الإخلاء على شكل واضح وصريح.»